هل من الأحسن أن تعود القضية الفلسطينية الى نقطة الصفر؟

فوزي منصور*

■ دفع أحمد سعدات بعدم شرعية المحكمة العسكرية الاسرائيلية لمحاكمته في الجلسة الاولى التي انعقدت يوم 19 كانون الثاني (يناير) الجاري لأن ما تعتبره اسرائيل جرائم ارتكبها في حقها لا تعدو أن تكون أداء منه الواجبه ازاء شعبه الرازخ تحت الاحتلال العسكرى الاسرائيلي وهو ما دفع محاميه الى طلب اعفائه منه مهام الدفاع ما دام موكله يرفض الاقرار بشرعية المحاكمة. ولكن ما استرعى اهتمامي فى الاقوال المنسوبة اليه ودفعني الى كتابة هذه المقالة هو تذكيره بموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يقودها والمتمثل في المطالبة بدولة فلسطينية من النهر (نهر الاردن) الى البحر (المتوسط). وهو الموقف الذي كانت ملتزمة به منظمة التحرير الفلسطينية عند تأسيسها. ولم يكن هذا المطلب يعني القاء اسرائيل في البحر وانما إقامة دولة واحدة ديموقراطية تضم العرب واليهود معا، ويعود اليها اللاجئون الفلسطينيون، دون تفرقة أو تمييز بين مواطني الدولة. وهو الطرح الذي كان يرفضه الاسرائيليون ويسبب رفضهم له حرجا أمام الرأي العام العالمي في ذات الوقت. ونتج عنه فى ذات الوقت تعاطف دولي مع الانتفاضة الاولى للشعب الفلسطيني. هذه الانتفاضة التي نجحت اسرائيل في الالتفاف عليها باتفاقات أوسلو واستبدال طرح الدولة الواحدة بطرح الدولتين الذي تبنته المنظمة بعد ذلك على أمل أن تقود اتفاقات أوسلو اليه.

وفي حين اعترفت منظمة التحرير بدولة اسرائيل، لم تعترف اسرائيل بدولة فلسطينية وانما جعلت قيام تلك الدولة احتمالا معلقا على نتائج المفاوضات وما سمي بمرحلة الاتفاق على الحل النهائي. هذا الحل الموعود به الذي انقضت الآجال المحددة له في الاتفاقات المبرمة بين الطرفين دون الوصول الى عتبته! ومازالت رئاسة الحكم الذاتي تحلم بالتفاوض على الحل النهائي مع اسرائيل، واسرائيل تماطل كسبا للوقت واستغلالا له بحيث تتمكن بفرض أمر واقع يمثل حلا نهائيا يخضع له الفلسطينيون دون حاجة الى تفاوض معهم.

الموافقة على صيغة الحكم الذاتي

ترتب على اتفاقات أوسلو قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين. بينما استمرت اسرائيل في اجتياح أراضي السلطة متى شاءت، واغتيال نشطاء المقاومة الفلسطينية وقياداتهم، وهدم منازل السكان وتجريف مزارعهم والاستيلاء على أراضيهم واقامة المستعمرات عليها، انتهاء ببناء السور العازل. بالاضافة الى التوسع في اسكان اليهود داخل القدس العربية (الشرقية) التي ظلت خارج نطاق سلطة الحكم الذاتي.

لقد نتجت عن قبول الفلسطينيين بصيغة الحكم الذاتي اضرار بمسار قضيتهم لم يفطنوا اليها أو ربما قلل الذين ورطوهم في اتفاقات أوسلو من أهميتها بدعوى أنه ووضع مؤقت سينتهي ببلوغ المفاوضات مع الاسرائيليين غايتها وتحقيق الحلم المنشود منها وهو اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. هذا الحلم الذى ثبت اليوم أن اتفاقات أوسلو ليست هي الطريق الى تحقيقه ومع ذلك نجد رئيس السلطة الفلسطينية الحالي محمود عباس مازال يصر عليها ربما لأنه كان عرابها والذي ورط الفلسطينيين بها. فصيغة الحكم الذاتي لا تعني قانونا سوى تنازل دول ما عن بعض اختصاصاتها لاقاليم يدخل ضمن سيادتها على ترابها الوطني لسكان الاقليم الذين ربما يمثلون أقلية دينية أو عرقية أولغوية داخل الدولة لها خصوصياتها التي تهتم بالمحافظة عليها فتوكل ادارة شؤونهم اليومية لسلطة محلية منتخبة منهم. والقبول الفلسطيني بذلك، وبصرف النظر عماورد في الاتفاقات التي لم تعقد بين دولة ودولة وانما بين دولة معترف بها وجماعة توصف بانها ممثلة للفلسطينيين، تعني أن الضفة والقطاع والقدس لم تعد لها صفة الأرض المحتلة، وانما هي أراض داخل دولة اسرائيل وخاضعة لسيادتها وقد أوكلت ادارتها لجماعة تمثل سكانها العرب وقبلت الدخول في مفاوضات معهم لتحديد الوضع النهائي لهذه الأراضي والذي لا يعني بالضرورة استقلال هذه الاراضي واقامة دولة عليها كما يأمل في ذلك أحد الطرفين. ومن هذا المنظور اعتبرت حكومات الدول الداعمة لاسرائيل والتي للمنظمات الصهيونية نفوذ قوي فيها بأن أي مقاومة مسلحة من قبل الفلسطينيين للاحتلال الاسرائيلي لأرضهم تعد عملا ارهابيا يفتقد الى المشروعية ولايدخل ضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي المقابل اعتبرت أي مواجهة اسرائيلية لهذه المقاومة بمثابة ممارسة من الدولة لحق الدفاع عن النفس ضد عصابات مسلحة تعيش فى كنفها وعلى أرضها وخارجة على القانون. بالطبع هذا الوصف للمقاومة الفلسطينية يستفزنا كعرب مناصرين لحقوق الشعب الفلسطيني الا أن احدا لم ينتبه أو ينبه على أن ذلك من ثمار القبول بالحكم الذاتي وباتفاقات تعتبر السبيل الوحيد للحصول على مزيد من الحقوق رهين بنتائج مفاوضات بين الطرفين بما يجرد أى اجراء اخر لاستخلاص الحق يفتقد الى المشروعية. الاتفاقات اذن من الناحية القانونية قيدت الفلسطينيين، وفي المقابل أطلقت يد اسرئيل وأعطتها وضعية قانونية لم تكن تحلم بالوصول اليها ولو على طريق الحرب.

اسرائيل تواصل تحقيق أهدافها

من الواضح الآن أن اسرائيل انما لجأت لعقد اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين بغرض ايقاف الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي وضعتها في حرج مع المجتمع الدولي ولكسب الوقت لتحقيق أهدافها القومية أو الاستراتيجية ببسط دولتها على كامل أرض فلسطين كدولة يهودية صرفة لا مكان فيها للعرب والمسلمين حتى وان احتاج تحقيق هذه الاهداف نصف قرن آخر. وبينما واصلت التوسع في نهب الاراضي الفلسطينية واقامة المستعمرات الاستيطانية عليها والتمادى في الحاق صنوف الأذى بالفلسطينيين بمافيها عمليات الاغتيال والاعتقال على مرأى ومسمع من السلطة الفلسطينية التي اكتفت بعبارات احتجاج دون أن تتورع أحيانا من توجيه اللوم الى المقاومة الوطنية الفلسطينية باعتبارها وفرت الذريعة لاسرائيل لتقوم باجتياحاتها للمدن والبلدات الاسرائيلية وسفك دماء مواطنيها أوهدم منازلهم.

والذي ينظر بامعان الى الانسحاب الشكلي الاسرائيلي من قطاع غزة وما رافقه من حصار بري وبحري وجوي مطبق عليه ومنع وصول الاموال للفلسطينيين لن يخرج الا بنتيجة واحدة هي ان ماتستهدفه اسرائيل مما سمته انسحابا من جانب واحد لايجعل قطاع غزة أرضا محتلة في نظر العالم الخارجي أو أن لاهلها حقوق بمقتضى اتفاقات جنيف، هو في حقيقة أمره خطة اسرائيلية لخنق سكان القطاع حتى يعز عليهم المقام فيه وتضيق بهم وعليهم أرضه فيرحلون عنه ويتركونه خاليا من سكانه فتعود اليه اسرائيل باعتباره أرضا بلا شعب لشعب بلا وطن. وبالاضافة الى الحصار الاقتصادي وفتح منفذ رفح للخارجين من القطاع واغلاقه معظم الوقت في وجه العائدين اليه، يتم قصف القطاع من وقت لآخر بالمدفعية الثقيلة والصواريخ أو اقتحامه بالدبابات لاثارة الذعر والخوف بين سكانه. ولعل تحريض أشقياء فتح المسلحين بزعامة دحلان على حماس لاثارة فتنة دموية قابلة للتحول الى حرب أهلية تضطر كل من يطلب الامن لذويه واعتزال أهل الفتنة أوالمتورطين فيها الى النزوح بأهله من القطاع وهو غاية المنى بالنسبة لاسرائيل، هو مايسعى اليه دحلان وعصابته بايعاز من أسيادهم.

حل السلطة

عدد غير قليل من الكتاب الفلسطينيين وجهوا اللوم لحماس لتمسكها بسلطة وهمية أو شكلية في نظرهم، والى منظمة فتح لتكالبها على استعادتها من حماس التي آلت اليها بارادة شعبية تم التعبير عنها في انتخابات نزيهة. باعتبارها سلطة لاتستحق الاقتتال من أجلها أو الصراع عليها.

وطالبوا الطرفين، عوض ذلك، الاعلان عن حل السلطة. والعودة الى نقطة الصفر. أي الى ما قبل اتفاقات أوسلو. والعودة الى المطالبة بدولة واحدة يعيش على أرضها العرب واليهود معا بحقوق مواطنة متساوية. وهم يعلمون أن هذا الطرح ترفضه اسرائيل، وأنها رفضته من قبل ولن يجبرها العالم عليه، أي أنه ليس في حد ذاته الحل المنشود أو العملي، ولكنه مع ذلك هو الطرح الوحيد الذي يمكن أن يحقق الحل الامثل، واصلاح ما أفسدته أوسلو.

لا يبدو لي ان حماس تقدمت للانتخابات التشريعية الفلسطينية لكي تتبوأ مقاعد سلطة جاءت بها اتفاقات أوسلو التي تعارضها وتعتبر قد انتهت صلاحيتها بالنسبة للفلسطينيين بانتهاء آجالها دون جني أي فائدة منها. وانما لتحقيق أهداف أخرى لم ترغب منذ تحقق الفوز الكبير لها أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية وحدها فدعت منذ البداية الى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهي الدعوة التي لم تستجب لها الفصائل الأخرى لها في حينها. أولى هذه الأهداف كان ازاحة العناصر الفاسدة عن السلطة القائمة ومنعها من مواصلة تراكم الثروات الشخصية على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية وأرضه المحتلة ولاجئيه المشردين في مختلف بقاع الارض والذين يتعرضون أحيانا للمذابح مع التقلبات السياسية مثلما حدث من قبل في الكويت أو يحدث حاليا في العراق. وبعد أن أثبت هؤلاء أن ما يجنونه من مكاسب مادية حتى لو اقتصرت على مرتباتهم الشهرية من السلطة أهم لديهم من مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه وأنهم لا يجدون غضاضة في التفريط في هذه الحقوق مقابل استمرار رضاء اسرائيل عنهم والابقاء على سلطة الحكم الذاتي لاطول مدة ممكنة. وهم لا يشاركون في المقاومة وحسب وانما بات كثير منهم يشكل خطرا على المقاومة أيضا. واذ يرفعون السلاح في مواجهة مواطنيهم يلقونه تحت أقدامهم في أي مواجهة مع العدو ويرفعون أيديهم استسلاما له وهو سلوك لم يشفع للكثير منهم فقتلهم العدو وهدم مقراتهم ومع ذلك لم يتغير سلوكهم المشين بينما النساء والاطفال يحرصون على الشهادة في سبيل حرية وطنهم وكرامة أهليهم. هدف حماس كان ازاحة هؤلاء أولا ومراقبة تصرفاتهم للحد من مضارهم ثم الانتقال من ذلك الى خطوات أخرى يمكن أن تقود الى انهاء سلطة الحكم الذاتي نفسها كنتيجة يفرضها المنحى الجديد لحماس في التعامل مع حماس وردة فعله عليه. ومن هنا يمكن اصرار حماس على عدم اعادة السلطة لفتح وموافقتها على أن تتنازل عنها فقط لحكومة وحدة وطنية مكتملة الصلاحيات لتقرير ما فيه صالح الشعب الفلسطيني ووفق أجندة وطنية وليس أجندة خارجية أيا كان مصدرها يهم أصحابها ماتوفره لهم سياسيا فقط ولو على حساب الحقوق الفلسطينية التي ضحى من أجلها مئات الآلاف من الشهداء الفلسطينيين على مدى يزيد عن سبعين عاما منذ ثورة سنة 1936 وليس بامكان حماس أن تتنازل عن السلطة دون تحقيق هذا الهدف الاول وتخون بذلك الثقة التي أولاها اياها الشعب الفلسطيني. ولا يمنع هذا أن حماس تراهن في ذات الوقت على احتمال ضعيف هو أن تسمح الظروف الاقليمية والدولية وما يطرأ عليها من تطورات في أن تتحول سلطة الحكم الذاتي الى حكومة لدولة فلسطينية مستقلة ولهذا عرضت هدنة طويلة الامد نسبيا مع اسرائيل يتم خلالها اجراء مفاوضات مع اسرائيل بواسطة الرئيس الفلسطيني الحالي الذي لاتجهله اسرائيل وهو عراب اتفاقات أوسلو معها. وهي هدنة توفر فترة زمنية تسمح للقوى الوطنية باعادة تنظيم نفسها واستكمال اعدادها لمواجهة استحقاقات النضال. اعتراف حماس بما يسميه الرئيس الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية والتي يجمع فيها بين الاتفاقات مع اسرائيل التي تعد منتهية فعليا والمبادرة العربية التي رفضتها اسرائيل لحظة الاعلان عنها من بيروت وردت عليها وقتها باجتياح مسلح للضفة الغربية وخريطة الطريق التي وضع عليها اريل شارون تسعة عشر تحفظا واشترط لتنفيذها القضاء مسبقا على المقاومة الفلسطينية بما يعد بمثابة وئد لها في مهدها. هذا الاعتراف أوعدمه من قبل حماس لم يكن ليمنع الرئيس الفلسطيني من التفاوض ويكفي اسرائيل اذا كان ذلك شرطا لها أن من يتفاوض معها يعترف بها وبكل هذه الوثائق التي يقدسها. هذا لو كانت اسرائيل تريد فعلا التوصل لأي حل سلمي للصراع.

حل السلطة الفلسطينية أو المضي في طريق سياسي يفضي في النهاية الى حلها، يعني أن تعود اسرائيل الى ادارة المناطق الفلسطينية كسلطة احتلال لاراض واقعة تحت احتلال غير مشروع لها وتلتزم فيه بالقوانين الدولية بما فيها اتفاقات جنيف ويعيد المشروعية للمقاومة الفلسطينية ولا يستطيع احد اعتبارها ارهابا بل سيتم اعتبارها ممارسة للحق في تقرير مصير معترف به من منظمة الامم المتحدة. وفي ظل الوضعية الجديدة أو المستعادة على الأصح فلن تجرؤ أي دولة عربية على اقامة أي نوع من العلاقات مع اسرائيل أو الابقاء على علاقات أو اتفاقات معها دون التعرض لضغوط شديدة من شعبها لا قبل لها بها بعد سقوط ورقة التوت التي كانت تستر عورتها تلك بها سواء بالحديث المتكرر عن سعيها لاعادة مسيرة السلام الذي تصفه بأنه الخيار الاستراتيجي الوحيد أي الذي لا توجد بدائل له لديها والفلسطينيون منخرطون فيه بما يجرونه من اتفاقات مع اسرائيل.

سيترتب على حل السلطة قيام اسرائيل بتسريح الآلاف من العاملين فيها والتوقف بالتالي عن دفع مرتباتهم والتي تعد بالنسبة لمعظمهم مصدر رزقهم الوحيد بدعوى اعادة هيكلة الادارة المدنية وعدم الحاجة اليهم خاصة أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذين لا مكان لهم في الوضع الجديد. ومن هنا يمكن فهم دواعي التفاف عدة الاف من الفلسطينيين في غزة حول دحلان والذي مايعرفونه عنه يتطلب منهم نبذه والتبرؤ منه. فهؤلاء يدركون أن وجود حماس في السلطة سينتهي بانهاء السلطة ذاتها، ويدركون أيضا أنه ليس بامكان عباس بدحلان أو بدونه استخلاص الحقوق الفلسطينية، بما فيها الحرية والكرامة والامن، من اسرائيل وأن لعبة المفاوضات لا تعني سوى بقاء الوضع عليه أطول وقت ممكن. فالابقاء عليه بالنسبة لهم رغم كل ما ينطوى عليه من سوء ومخاطر أفضل من بديل أسوأ بالنسبة لهم ولعائلاتهم. وأكثر هؤلاء جاء بهم ياسر عرفات معه من مهاجر انقطعت صلتهم بها منذ مدة طويلة ولن يكون ميسرا لهم العودة اليها.

امتناع حماس عن الاعتراف بدولة اسرائيل وهي حزب سياسي وليست دولة حتى تتبادل الاعتراف مع دولة أخرى ووضعه كشرط مسبق للقبول بها وممارسة كل الضغوط عليها من الداخل والخارج، أهميته بالنسبة للمطالبين به هي بمثابة اعتراف ضمني بشرعية صيغة الحكم الذاتي المترتبة على اتفاقات أوسلو بكل مايترتب على ذلك من آثار قانونية وسياسية. وتمسك حماس بموقفها ليس تعنتا منها أو تطرفا وتمسكا بعقيدة دغمائية مغلقة وانما هو ناتج عن ادراك ذلك. وأنها لو فعلت لفقدت مبرر وجودها ومشروعية كفاحها.

اسرائيل أيضا لا ترغب في انهاء صيغة الحكم الذاتي الفلسطيني التي تعتبرها مكسبا تكتيكيا تاريخيا حققته على درب تصفية القضية الفلسطينية على المدى البعيد، وهي على استعداد لتقديم دعمها لأي شخصيات فلسطينية ترتبط مصالحها الشخصية ببقاء الحكم الذاتي.

واتخاذ قرار فلسطيني بالغاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني حاليا ليس بالأمر السهل اذا ما أخذت في لاعتبار تبعاته المنظورة وغير المنظورة. ولا يكفي أن يكون القرار منطقيا من الناحية النظرية ليكون ممكنا أو صالحا حيث يجب قبل أى شيء تقدير ردود الفعل المحتملة عليه وموازنة الأرباح والخسائر. يمكن القول بأن هذا القرار كان يمكن اتخاذه بأقل قدر من الخسائر وضمان تأييد دولي له عندما سجنت اسرائيل ياسر عرفات في مبنى المقاطعة، وكان هذا القرار سيبدو آنذاك كرد فعل مشروع للشعب الفلسطيني.

ان ما يحتاجه الشعب الفلسطيني الآن هو وحدة وطنية تجمعه على كلمة واحدة متفق عليها وأن ينوب عنه هيئة منتخبة تمثل ارادته تحل محل بقايا منظمة التحرير التي تآكلت واهترأت وتجاوزتها الأحداث وفقدت مشروعيتها بالكامل. الشعب الفلسطيني في الداخل ليس في حاجة في هذه الحالة الى انتخاب ممثلين له في وجود المجلس التشريعي المنتخب منه حاليا، وانما تجرى الانتخابات فقط في المهاجر ليحدد اللاجئون ممثليهم في المنظمة الجديدة. ويمكن للجنة التنفيذية للمنظمة الجديدة والمنتخبة أيضا تحديد المسار الذي يجب أن يتخذه الكفاح الفلسطيني لتحقيق أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني واسترداد حقوقه المغتصبة والذي يلتزم به جميع الفلسطينيين أفرادا وتنظيمات. هذه الوحدة الوطنية الفلسطينية لا يمكن أن تحققها وساطة جهاز مخابرات دولة عربية لها حساباتها الخاصة التي قد لاتتطابق بالضرورة مع مصالح الشعب الفلسطيني.

وقد يكون مجديا أكثر لو أن منظمة مثل المؤتمر القومي العربي أو المؤتمر القومي الاسلامي أو بوفد مشترك من أي منهما مع الجامعة العربية برئاسة أمينها العام تكفل بأداء هذه المهمة التاريخية والحرص على النجاح فيها.

* كاتب من فلسطين
Fawzy_mansour @ hotmail.com

لا دخل للمملكة العربية السعودية بالصراع الدائر في العراق

أ. د. ثامر السعيد*

■ كتب بعض الكتاب في صحيفة «القدس العربي» بان المملكة تنوي التدخل في الشؤون العراقية بدعم الطائفة السنية ضد الطائفة الشيعية. وسأبين من خلال تصريحات المسؤولين خطأ هذه الاجتهادات التي تحاول تنسجها بعض الأقلام في صحيفة «القدس العربي» عندما تتناول المملكة العربية السعودية ودورها الاقليمي بكثير من المبالغة وسوء التحليل.

فانا في الواقع أشفق على القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية، لأن هناك مشكلة عميقة مع هؤلاء، فان غضت المملكة الطرف عما يتم اليوم من تطهير منظم للمجتمعات السنية في العراق، ستتهم على الفور من قبل هؤلاء الكتاب بأن القيادة السياسية في المملكة تشترك مع أعداء السنة من أمريكان وشيعة بالسكوت والتواطؤ في ابادتهم في العراق. وان انبرت المملكة أو جاهرت بالحديث عن المآسي التي يتعرض لها أهل السنة في العراق، دعك من التلويح بالدفاع عنهم ومساعدتهم للذود عن أنفسهم وممتلكاتهم للوقوف في وجه الهياج الشيعي المنفلت من اي عقال، والذي يتم بواسطة قوى خارجية ومحلية في العراق لا تهمها مصلحة الشعب العراقي، عندها مباشرة ستتهم المملكة من قبل هؤلاء بكل أسف بأنها تسعى الى تأجيج حرب طائفية، وهذا هو الظلم وعدم الأمانة والحقد بعينه.

لقد التزمت المملكة منذ الأيام الأولى من الاحتراب العراقي العراقي مبدأ ضبط النفس في تعاطيها مع الحرب بين سنة وشيعة في العراق وسكتت بتعقلها المشهود عن ما يقوم به ما يسمى بفيلق بدر وجماعات أخرى كثيرة من أساليب الابادة الشرسة ضد أهل السنة. صرح الملك عبد الله بن عبد العزيز في أكثر من مناسبة بأن الوحدة الوطنية بين أبناء العراق هي الأولى والاوجب لحماية العراق من القتل والدمار الذي يحدث الآن، وان المملكة ستدعم كل ما من شأنه ايقاف نزيف الدم.

أما المقال المنسوب الى الشيخ سفر الحوالي فهو موقف يعبر عن الشيخ فقط، ويركز المقال الذي نشره الشيخ الحوالي على حقيقة واحدة أن الدولة قد جعلت وستجعل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة قضية أساسية في كل أرجاء المملكة بغض النظر عن قاطنيها. أما في الشق الخاص بالعراق كما ورد في المقال المنسوب للشيخ الحوالي، فمن الطبيعي ان تصدر بعض الآراء الفقهية أو السياسية من مجموعات سنية في داخل المملكة أو في دول عربية أو أسلامية أخرى وحتى من بريطانيا من خلال صحيفة «القدس العربي» مبدية قلقها في ما يجري الآن في العراق وان تكون لها تفسيرات حادة هنا وهناك نتيجة لما يشاهدونه في شاشات التلفاز من قتل يومي للعناصر السنية في العراق أو كرد فعل لفتاوى متعددة المصادر من الجماعات الشيعية في كربلاء والنجف وقم، قد تتفق أو تختلف معها بعض شرائح المجتمع السعودي أو القيادات الوسطى في الدولة، ولكن يظل ما تكرم به الملك عبدالله وولي عهده ووزير خارجيته سعود الفيصل من رأي واضح وشجاع لا يقبل اللبس هو موقف الدولة الرسمي من الأحداث المؤسفة في العراق.

في هذا السياق، يقول الدكتور توفيق السديري وكيل وزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية في حديث رسمي له بتاريخ 2006/12/16 «أن الفتاوى في القضايا العامة والكبيرة التي تهم المجتمع بعمومه تصدر نتيجة لدراسة وبحث من مختصين ومؤهلين كاللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء وهيئة كبار العلماء والمجامع الفقهية المعتبرة، ولكن تبقى الحقيقة الواضحة بأن الفتاوى الفردية التي تصدر من أفراد مهما كانت قيمتهم الدينية أو الاجتماعية أو من جهات أخرى مهما كان تقديرنا لها تظل فتاوى فردية ولا تمثل رأي الدولة». انتهى تصريح الدكتور توفيق السديرى.

في مؤتمر صحافي عقده مؤخرا وزير الخارجية سعود الفيصل بتاريخ 2006/12/19، أكد الفيصل «بان المملكة العربية السعودية لن تنحاز الى طرف ضد آخر في النزاع الطائفي الدائر في العراق وأنها على مسافة واحدة من جميع الاطراف فيه. ونفى ما زعم عن نية المملكة مساندة سنة العراق ضد شيعته اذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق. وقال بالحرف الواحد بان المملكة لا تنصب من نفسها حامية لأي فئة أو طائفة عراقية. وأعرب أن يعامل المواطنون العراقيون بالتساوي أمام القانون».

و أعلن ولي العهد السعودي أثناء ترأسه اجتماع مجلس الوزراء السعودي بتاريخ 2007/1/15، بضرورة الحفاظ على أرواح العراقيين من سنة وشيعة وعلى وحدة أراضيهم. وفى مؤتمر صحافي عقده وزير الخارجية السعودي بتاريخ 2007/1/16، صرح بان تكون الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق والتي قدمها الرئيس الامريكي قابلة للتنفيذ ميدانيا ضمن الأهداف التي يسعى لتحقيقها من وقف التدهور الامني وذلك بالتعامل مع جميع مصادر العنف والارهاب والمليشيات المسلحة في جميع المناطق، دون تفرقة أو تمييز وان تسعى الخطة الجديدة على المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الاقليمية، بوقف التغلغل الخارجي في الشأن العراقي، والذي يستهدف العبث بنسيجه الوطني وتجزئته. وأكد دعم المملكة لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي استجابة لجهود الجامعة العربية، آملا أن تجد الخطة طريقها المرجوة منها لما تشكله الحالة في العراق من تأثير على امن المنطقة والعالم واستقرارها. وتمنى الفيصل أن تعمل الاستراتيجية الجديدة على تحقيق الوحدة الوطنية بين جميع مكونات الشعب العراقي بمختلف فئاته وأعراقه وأطيافه السياسية، على مبدأ المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات، والمشاركة في الثروات وأيضا اجراء بعض التعديلات الدستورية بشكل يكفل مشاركة الجميع في العملية السياسية». انتهى حديث سعود الفيصل.

اذا كان هذا هو الموقف الرسمي للمملكة في الشأن العراقي، فالمقلق حقا هو جو العداء والكراهية لسنة العراق والتي تروج لها أطراف شيعية معروفة ومحاولتها الصاق كل شيء سيئ بالطائفة السنية واعتبار كل سني في العراق بل كل السنة في مشارق الأرض مغاربها هم من أتباع صدام حسين وحزبه اللعين في سبيل تقربها من الاحتلال الامريكي في العراق وكسب وده: يخاطب احد زعماء الشيعة واحدا من مسؤولي المخابرات الأمريكية بالمكشوف، فيقول «السنة هم من قاموا بتفجير مبنى التجارة العالمية، وهم أيضا من قاموا بتفجير البرجين في نيويورك وقتل الآلاف، وهم أيضا يقتلون الأبرياء في العراق من خلال السيارات المفخخة. السنة هم الذين قتلوا مئات الآلاف في الأنفال والسنة هم من قاموا بتفجيرات مدريد ولندن وبالي في اندونيسيا. الزرقاوي وبن لادن والظواهري والقرضاوي والحولي والعودة وابوحمزة المصري وابو قتادة كلهم أبناء سنة، وهؤلاء السنة السلفيون والدول العربية التي تحتضنهم هم الذين يهددون السلم والأمن العالميين. ليس هناك أسهل من معرفة الاخيار من الاشرار من خلال نهج الأطراف التي تمثل الشر كل الشر في ممارساتها وجرائمها، والسنة متهمون ومتورطون بكل أطيافهم في الارهاب وتصنيفهم على أنهم أشرار أمر مفروغ منه». انتهى حديث زعيم الشيعة في العراق.

ولا يخفى على احد بان الأحزاب الشيعية الحاكمة في العراق هي التي تمد الفيالق التي قتلت الشيخ ضامر الضاري مع 183 عضوا من هيئة علماء السنة العرب. والمملكة تسعى بالتي هي أحسن في معالجة الأمر في العراق بمخاطبة المسؤولين لتدارك القتل والتشريد الذي يطال أهل السنة. ولم تشأ ولم ترغب المملكة في الاستجابة الفورية لنجدتهم حتى تعطي الفرصة الكافية للقيادات السياسية من تدارك الأمر وانقاذ العراق من حرب أهلية شاملة. نأت المملكة بنفسها من التدخل المباشر والغير مباشر حرصا منها أن تعيش كل طوائف الشعب العراقي من سنة وشيعة وأكراد وغيرهم في سلام وتآخ، مع العلم بان السنة في العراق يتعرضون الى اجرام منظم من هيئات رسمية تستمد شرعيتها من الحكومة العراقية والبرلمان العراقي المنتخب والحكومة الايرانية.

الحكومة العراقية الحالية هي التي تصدر الفتاوى وبيانات التحريض ضد زعماء السنة أمثال حارث الضاري وتتهمهم بالارهاب وتسكت عن الارهاب الحقيقي الذي يمارسه عبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر. والغاية من مذكرات التحقيق والتوقيف بحق الشيخ حارث الضاري هي تعريض حياة كل زعماء السنة وشيوخ القبائل للخطر ومن ثم اشعال فتنة كاملة بين السنة والشيعة.

نحن جميعا بحاجة الى مراجعة كثير من الكتابات التي تصدر بغرض إثارة البلبلة والتشكيك وأن نترجى هؤلاء أن يتوخوا الأمانة والتجرد في مستقبل مقالاتهم.

*كاتب من السعودية

عندما يتحول الحزب الثوري الى اقل من جمعية خيرية!

جمال محمد تقي*

■ الحزب الثوري حاجة موضوعية لقاعدة اجتماعية واسعة متطلعة لواقع جديد ومستقبل مختلف تتحقق فيه قيم الرقي الانساني التي تتعاطى مع الانسان كأثمن رأس مال على وجه الارض، ولانها ليست افلاطونية وليست طوباوية وليست قدرية وليست ميكانيكية فهي ثورية اي تعمل لتنظيم نفسها بنفسها وتفرز اثناء معمعانات ومحاولات تنظيم نفسها صيرورتها الحزبية وحتى يكون البناء متينا وحتى يتم تسخير المنعطفات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية والتكنلوجية لخدمة مصالح الأكثرية وليس للمزيد من الاستغلال والاستلاب والاغتراب الطبقي بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولا لمزيد من التناقضات المعطلة لطاقات البشر الفذة على صعيد علاقة الانسان بالانسان او علاقة الانسان بالطبيعة فانها لا تتردد بتحفيز النخب المثقفة من داخلها او خارجها، هذه النخب المتطلعة مثلها بحسها المعرفي الذي يؤدي لانسلاخها طبقيا متحدة مع الحس الثوري الطبقي لتكوين كتلة تاريخية عابرة موضوعيا بتطلعاتها المشروعة للانماط وعابرة للحدود الطبقية او الوطنية او الاقليمية لتكون مكوناً من مكونات خمائر الثورة العالمية المتجهة نحو انسنة العالم واستعادة توازنه المفقود منذ ان فقدت البشرية عذريتها بزوال المجتمع الطبقي هذا التحول المتغير باستمرار اي الديالكتيكي والمنسجم مع سنن الطبيعة ذاتها مطلوب ايجاده مجددا دون الرجوع الى الوراء اي بناء جوهر لا طبقي في ارقى انواع التخصص والوعي والابداع الانساني وهذا لا يتم الا ببلوغ درجات عالية من التجاوز للفروقات بين العمل العضلي والذهني وبين المرأة والرجل وبين الريف والمدينة وبين الشمال والجنوب، الخشية كل الخشية من ان تستثمر الامبريالية العالمية كل انجازات البشرية لصالح محاولات ابقاء الوضع كما هو عليه اي لا يمس جوهر هيمنتها ومن اجل ذلك قد ترتكب حماقات تاريخية يمكن ان تؤدي الى الابادة او الى الكوارث الماحقة للارض وما عليها!

من هنا فان الاخطار المحدقة بالبشرية تزداد احتمالياتها كلما ازداد تعنت الامبريالية وعدم انصياعها للقوانين الموضوعية وقوانين التحولات من الكم الى الكيف وخضوع مصالح الجزء لمصالح الكل، لابد من حدود لاي جشع او استغلال او استلاب وليس الأمر مفتوح ولا نهائي!

اي يجب ان يكون تدخل الانسان متوازنا عندما يتعلق الامر بالتطور الموضوعي لان هناك تطورات موضوعية عمياء تسحق بطريقها الاخضر واليابس، التنظيم الثوري ضمير الأكثرية الساحقة من ابناء المجتمع وبوصلة مساعيها الحثيثة لبلوغ اهدافها، وعليه فان هناك مسؤولية جسيمة يتحملها التنظيم الثوري كجزء من عملية تثوير الواقع المحلي والعالمي لمصلحة الانسان وبقاء نسله وانجازاته وعندما يفشل في التعبير عنها او تحقيقها فما عليه الا اعادة النظر بنفسه اولا وعندما يعيد بناء نفسه فانه قد حقق شرف المحاولة الثانية وعندما لا يجد في نفسه أي ضرورة للتغيير ويصبح هو ذاته حجر عثرة في طريق استشراف الاكثرية الساحقة لمصالحها الحيوية عليها هي ان تعزله وتفرز صيرورتها الحزبية الجديدة!

من اكثر العقد المزمنة هو تحول بعض التنظيمات التي يفترض بانها ثورية الى شبكات شبه سرية تنحصر هياكلها التنظيمية الفاعلة بيد مجموعة محدودة من المسلكيين والمتفرغين لقيادة التنظيم وهؤلاء يقيمون لانفسهم مراكز قوى يستندون عليها لصالح ضمان استمرارهم في مراكزهم، مما يؤدي الى تكلس الكادر غير الفاعل والمضر بعملية تطور التنظيم ويكون التنظيم نفسه منغلقا على نفسه رافضا لاي عملية نقد حقيقي، واغلب هؤلاء من انصاف المتعلمين ومن اصحاب فقر الدم الماركسي ومن المصابين بامراض الافندية الشائعة بين اوساط الانتهازيين والنكرات الذين يخوضون بالتنظيم وكأنه مافيا يمارسون فيها كل الاساليب التصفوية التي تبقيهم في مواقع القرار! لذلك كله تنحدر هكذا تنظيمات الى الانعزال والتآكل، وقد يحصل انها تساوم حتى على اهدافها المعلنة للحصول على مكاسب مؤقتة ليس لها تأثير على القاعدة الاجتماعية أملا باطالة عمرها الافتراضي لذلك ستكون بقاء هذه الحالة هو اشبه بعملية تفريغ وطرد لامكانيات التجديد وستكون حاجزا بوجه الكفاءات الحقيقية وحاجزا بوجه التوسع العمودي الذي لا غنى عنه لأي تنظيم يدعي الثورية!

برنامج علمي للتغيير الجذري وليس الاصلاحي بمعنى الترقيعي، برنامج بجناحين محلي وعالمي قريب وبعيد، يعتمد على اولويات ومعطيات الميدان.

برنامج واضح ليست له عدة تفاسير برنامج للممارسة وليس للتنظير، برنامج يوائم بين الممكن والطموح، برنامج عمل له امتدادات بخطط في كل مجال حيوي، برنامج يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت، برنامج يكون زبدة وعصارة لتفسير الواقع بقوانينه وبادوات علم الديالكتيك!

النتيجة العملية لتنظيمات بالمواصفات اعلاه اي المواصفات الانعزالية ستكون برامج على قدر وزن اصحابها وارتباطها المعدوم بقاعدتها مهما حاولت الاستعارة او الاستنارة الخجولة من هنا او هناك! انها برامج تعيش غربة نوعية عن الواقع او كأنها مترجمة عن لغة اخرى غير لغة اهل البلاد!

نهج ندي للتحالفات أي لا مساومة على المصالح العليا ان وجدت! تحالفات تصب بمصلحة الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب.

ممارسة يومية هي حلقة